http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1853) السنة السابعة - الثلاثاء (20) تموز 2010

قضية المدى على طاولة برلمان السلطة الرابعة

فخري كريم: على مجلس النواب المقبل إلغاء قوانين الحد من حريات الصحافة

فتحت قضية (المدى) والدعوى التي رفعت عليها بسبب نشر خبر منقول عن وسائل اعلام جدلاً واسعاً انخرط فيه الرأي العام بفاعلية كبيرة حول حقيقة حرية التعبير في البلاد.
وجاء قرار مجلس القضاء برد الدعوى المشار اليها قبل ان يشكل محكمة عراقية خاصة بقضايا النشر والاعلام منسجماً، الى درجة ما، مع رغبة الصحفيين العراقيين ومؤسساتهم بالعمل وفق معايير الديمقراطية الحقيقية.
ولم تكن الدعوى هي الاولى من نوعها، لكنها المرة الاولى التي يتوحد فيها رأي الصحافة والاعلام تجاه مثل هذه التصرفات سواء كانت من السلطة القضائية او من جهات متنفذة في الدولة للتقليل من دور الصحافة او حجبها او العودة بها الى زمن الدكتاتورية.
وجاء ذلك ضمن برنامج برلمان السلطة الرابعة الذي قدمته قناة العراقية والتقت فيه مع رئيس مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون ورئيس تحرير جريدة المدى الاستاذ فخري كريم مع عدد من الصحفيين للحديث حول الدعوى القضائية التي رفعت ضد المؤسسة ومدى تأثير قانون العقوبات وقوانين صدام على حرية الصحافة والاعلام.

اعداد / وائل نعمة

■ فخري كريم: أقف مع القضاء من حيث المبدأ

□ **المقدم:** فيما يتعلق بالدعوى الاخيرة التي تم رفعها ضد صحيفة "المدى" لنشرها خبرا استقته من وكالة اخبارية.. لو لم تكن "المدى" هي من رفعت ضدها الدعوى، فهل ترى ان هناك احقية لرفع مثل هكذا دعاوى؟

■ **فخري كريم:** من حيث المبدأ، فان "المدى" وانا – شخصياً- الى جانب مقاضاة اي مواطن او اية جهة، لأية جهة اخرى، اعتمادا على القانون، فيما لوكان الامر يتعلق بالتجاوز على مقدسات، او اي تجاوز شخصي من نوع آخر... ولكن للاسف الشديد فأن هذه الدعوى التي رفعت على "المدى" واهية جدا لدرجة لاتصدق، حتى انك تشك في ان الدافع الذي يقف وراء رفعها لا علاقة له اصلا بمضمونها.

والكثير من الصحفيين اطلعوا على الخبر، لم يكن يتضمن التعرض لوزير التجارة السابق او الموظفين او المحكمة او اي طرف اخر اطلاقا.

قاضي التحقيق احال القضية الى المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات، التي تشير الى القذف والتعريض والنيل من موظف اثناء تأدية عمله، وحينما بلغت بالدعوى اخبرتني محامية المؤسسة بعدم الذهاب لاعتبارات تتعلق بالموقع. وقالت: انه حسب الاجراءات القانونية لايجوز ان اذهب، وكان على المحكمة استشارة المؤسسة التي انتمي اليها – رئاسة الجمهورية – وهي من تقرر ارسال محامي اليها.

لكني اصريت على ان اذهب كمواطن وكأي صحفي لاشاهد ما يحدث في اروقة المحاكم، فاخذت سيارتي وذهبت الى مركز الشرطة. الجميع هناك تصرف بمنتهى اللياقة ووقعت على المحضر وذهبت الى المحكمة. بيد ان قاضي التحقيق تصرف بطريقة ذكرتني بالماضي تماما، جعلني انتظر خارجا لمدة ساعة والمحامين طلبوا مني المغادرة ورجوني ان اغادر، لكن اصريت على البقاء لأعرف مايحدث مع المواطن العادي والصحفي لاني اتمتع بدرجة من الحصانة. فماذا سيفعل هذا القاضي المحترم بالمواطن البسيط؟ حين دخلت قلت للقاضي: "اقدر انك جعلتني انتظر بالخارج، بينما كنت تنتظر المدعية العامة حتى لاتنفرد بي، ولكنه لم يجب". ثم سأل عن ماهية الخبر "سبب المشكلة "، قلت له انت يجب ان تقول لي ماهو الخبر فهو خبر عادي لايستحق، منشور في راديو سوا وفي عشرة صحف ولايمس اي شخص، حينها تساءل هل انتم لاتدققون الخبر؟ فأجبته انا استفهم منك حتى اعرف ما المشكلة في الخبر حتى ندققه والخبر وقائعه صحيحة، فقال لي انا اسألك وليس انت تسأل، فقلت له انا استفهم منك وليس انت فقط من تسأل، فقال ان الامر يخضع للمادة ٢٢٩ وهي قضية فيها مسؤولية، فقلت له انا قادم ومتوقع ان تصدر قراراً بحبسي وانا سأذهب للحبس لاني مؤمن بالذهاب للمحاكم لاخذ الحق او اعطاء الحق لآخر، فقال لي ان الامر لن يصل لذلك بل ادفع كفالة ٤٠٠ الف دينار، فاجبته هل تتكفلني بـ ٤٠٠ الف دينار، وثيقتي وجواز سفري يشيران الى اني الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية، فقال هذا هو القانون، فأجبته لو كان هذا القانون فانا احترم القانون، فسأله المحامي الذي معي هل ممكن هنا ان ندفع الكفالة؟، فرفض وطلب ان يتم ذلك في مركز الشرطة، فأجبته سوف نذهب للمركز.

> أدافع عن حقوق الصحفيين منذ صدرت "المدى" لأول مرة

وبالمناسبة اني اريد ان الفت نظر رئيس مجلس القضاء الاعلى و القضاة في هذا البرنامج الى ان هذه المخالفة يجب ان لاتمر، لان القاضي ووفقا للقانون يجب ان يسأل المؤسسة التي انتمي اليها ونحن تجاوزنا هذا الامر ولكن التفاصيل الاخرى تحتاج الى مساءلة، مثلا قاضي التحقيق يقول نحن يوميا نلاحق من قبل الجهات العليا لحسم هذه القضية، فسألته ماهي هذه القضية هل هي قضية نهب،سلب،اعتداء، اغتيال،استيلاء على ثروة البلد التي يوميا تنتهك حرماتها، فاقصد ان اصراري على الذهاب لكي اعرف ماذا يدور في القضاء، والقرار الذي اتخذه مجلس القضاء الاعلى بتشكيل محكمة مختصة للاعلام هي خطوة على الطريق وليس كل الخطوات، لاني مادمت هكذا واجهت من تعامل فانا واثق ان اي زميل صحفي اخر سوف يلاحق وسيعامل كمجرم ويدان، ولهذا انا نضمت الحملة في الجريدة وفي المواقع والمنتديات الاخرى من اجل ان نضع حلا لذلك.

□ **المقدم:** انت شخصية عامة معروفة وكان معك محاميان، فكم مؤسسة صحفية يمكن ان توضح او تقنع المحكمة ان وراءها مؤسسة حكومية مثل رئاسة الجمهورية؟

■ **فخري كريم:** ابدا لم استعمل هذا الاسلوب ولم اشر الى رئاسة الجمهورية.

□ **المقدم:** لو ذهب صحفي صغير او صحيفة بسيطة ماذا سيحدث؟

■ **فخري كريم:** بالتأكيد سوف (يبهذل).

□ **المقدم:** لكننا ننادي بحرية الاعلام وانت من قادة الاعلام والسياسة في البلد.

■ **فخري كريم:** دعني اكون صريحا معك ومع الحضور والمشاهدين.. الصحافة سوف تنتهك حرماتها والزملاء سوف يعانون كثيرا واي صحيفة ممكن ان تتعرض لأي مسألة كيدية او محاولة للاسكات، ويجب ان يقوم مجلس النواب في الدورة القادمة على الغاء كل القوانين التي تحد من الحريات العامة وحرية الصحافة، والمعروف ان قانون العقوبات هو قانون صدام حسين، والمفروض ان العراق الجديد بني على خرائب ذلك النظام، كل هذا القانون هدفه كم الافواه واخضاع الشعب العراقي للدكتاتور والجلاد، والاخوان الان يستهدون بهذا القانون، ومجلس النواب اول قرار يجب ان يأخذه هو تجميد كل المواد التي تحد من الحريات والتي تحول دون تشكيل رأي عام ديمقراطي في البلد.

□ **المقدم:** استاذ فخري سألتك انت من قادة الاعلام والرأي والسياسة لماذا لم تطالب بحماية الصحفيين الا حين وصلت النار الى يدك وطالبت بذلك؟

■ **فخري كريم:** انا اسأل الزملاء الصحفيين الذين يتابعون نشاطات جريدة ومؤسسة المدى ومتابعين مقالاتي الافتتاحية سيجدون من اول عدد من صدور الجريدة والى اخر يوم انا ادافع عن هذا الحق واطالب باتخاذ اجراءات وتعديل القوانين وسواء كان ذلك على صعيد الجريدة او الفعاليات التي تجريها المؤسسة في اسابيع المدى ونهارات المدى وفعاليات المدى في شارع المتنبي، والمدى تحاور، كلها تستهدف هذا الامر، وانا كنت تحدثت قبل البرنامج بأني عراقي كرست حياتي مع ملايين الناس للوصول الى اليوم الذي نمتلك فيه حريتنا ولكني اخجل حينما يكون مسؤولي العراق الجديد يستخدمون مصطلحات مثل فخامة الرئيس دولة رئيس الوزراء ومعالي الوزير وسعادة السفير واعتبره شيئا مخجلا، وانا كتبت مقالاً قلت صدروا قرارا لالغاء هذه الالقاب لأنها تعمل تراتبية تهين المواطن لأن هناك خمسة سلالم فوق المواطن الذي ينتخب هذا المسؤول ناهيك عن الرواتب والامتيازات، وانا لم اتحدث عن هذا الموضوع فقط لانه تعرض للمدى ولكني اثرت هذا الموضوع مرات عديدة ولم اذهب الى المحكمة بصفة رسمية بل بصفة مواطن وصحفي حتى أؤكد هذه الحقيقة.

> الصحافة ستنتهك فيما لو تهاونا في محاولات بالاعتداء عليها

- **الحضور:** خميس الربيعي نائب رئيس تحرير جريدة الشرق: نشعر بمرارة لما حصل لجنابكم في هذا الموضوع ونتابع كل يوم ما يحصل في هذا الموضوع، لكنكم قريبون من الرئاسة واستثمرتم قربكم منها، وربما اتصور شخصيا وربما كنت مخطئاً انكم استثمرتم قربكم من الرئاسة لصالح جريدة ومؤسسة المدى وحاولتم خلق هالة حول مؤسسة المدى ونشاطاتها، هذا بتصوري جعل هناك بعداً بينكم كمدى وبين الصحفيين الاخرين، بتصوري يجب التحدث بنفس صحفي، بنفس عراقي يشمل كل الصحفيين ولكن انا استشعرت كصحفي ان المدى بعيدة عنا، المدى تحاول لنفسها، ونحن نسعى لدعمكم لاتحاد الصحفيين ولكن هذا لم يحدث، نحن نبحث عن دعم لكم ولكن من خلالكم.

■ **فخري كريم:** انا اشكرك على ملاحظتك وبالتالي سوف تسمح لي ان اوضح لك ان المدى تأسست خارج العراق وان اسابيع المدى الثقافية التي قدمت دعما كبيراً جدا للثقافة العراقية نظمت خارج العراق قبل سقوط النظام بسنوات وانت ربما تتذكر اسبوع المدى الثقافي في دمشق، ثلاثة اسابيع شاركت فيها رموز الثقافة العربية وكانت دعاية للعراق وللعراقيين وعشرات الالوف من المواطنين شاركوا فيه. دار المدى قدمت سمعة للعراقيين خارج العراق، بالتالي ان المدى ليست جزءا من السلطة وليست جزءاً من الرئاسة وهي لاتتبع اي جهة، وانا اقول لك يازميلي العزيز اذهب وابحث في الرئاسة اذا وجدت هنالك اي شيء للمدى.. لن تجد شيئا من هذا القبيل... الشيء الوحيد الذي احققه لصالح المثقفين بسبب علاقتي بالسيد الرئيس وباصدقاء اخرين؛ رئيسي اقليم كردستان ورئيس حكومة اقليم كردستان وشخصيات اخرى، منح للمثقفين تنشر في الجريدة وتعطى بحدود لـ ٢٠٠ ــ ٢٥٠ مثقف،وانا لاتدخل في ذلك بل الاتحادات هي من ترشحهم، اما "المدى" لاتعتمد على الرئاسة وعلى غيرها والدليل انا ذهبت الى المحكمة بصفتي فخري كريم رئيس تحرير جريدة المدى، لم آخذ معي لامحامي الرئاسة ولاحرس الرئاسة ولاحتى الرئيس يعرف اني ذهبت ولاحتى رئيس الوزراء، فامتيازات "المدى" مبالغ فيها صحيح نحن نقوم بمشاريع في نشاطات المدى المختلفة، و اذا كنتم تعتقدون انها لا تخدم الصحافة والمثقفين ففي هذا البرنامج سوف اوقفها، وهي لاتعتمد على اموال الرئاسة او رئاسة الوزراء.

المدى تأسست في الخارج بامكانياتها الخاصة، على سبيل المثال قمت شخصياً بتصميم ٢٠٠ كتاب للمدى حتى لا ادفع ١٠٠ دولار لتصميم غلاف الكتاب، كذلك قمت بتصحيحه وتنفيذه، لست بصدد ان اعمل دعاية للمدى في هذا البرنامج، هل هناك تقصير باتجاه الزملاء؟ اهلا وسهلاً الباب مفتوح ولم يطلب مني احد شيئاً ورفضت طلبه، انا لست موظفا ولست مسجلا في الدولة ولا اخذ مخصصات او راتباً من الدولة، هناك مرسوم من الرئاسة بناء على رغبتي يقول انني اعامل بصفتي الممثل لرئيس الجمهورية وكبير مستشاريه، وحينما سألني الرئيس لماذا (اعامل) اجبته انا لست موظفا وسوف ارفض ان اصبحت موظفا، وان كان هذا سيثقل علي مهامي في الدور الثقافي فانا اخبركم باني في الدورة القادمة لن استمر في هذا.

- **الحضور:** جبار العبودي من الشبكة الاخبارية: حضرتك ادنت القضاء وانا ارى ان الخلل من البرلمان لانه لو اقر قانون حماية الصحفيين لن يجرؤ احد ان يعاملك بهذه الطريقة، وثانيا كنتم توزعون رواتب للفنانين والرياضيين ولكنها انقطعت في الفترة الاخيرة وهم اعتادوا على تلك الرواتب، هل لانكم لاتملكون المبالغ لتوزيعها؟

■ **فخري كريم:** لا اريد امتيازا خاصا لأي شخص، انا قلت حينما ينطبق القانون على اي مواطن بغض النظر عن موقعه يجب ان يأخذ سياقه، كما ان الصحفي فيما يتعلق بالرأي وفيما يتعلق بدوره كسلطة رابعة يجب ان يكون له وضع خاص للصحفي وللصحيفة لكي لا يحد من دور السلطة الرابعة وهذا تشريع يعود الى دور مجلس النواب، مع الاسف مجلس النواب غير مهتم بذلك ولم يعطه اي قيمة والبعض يقول انهم مستفيدون من هذا ولكني لن اقول هذا، ولكن في الدورة القادمة مجلس النواب اذا لم تاخذ اجراءات وتشريعات بهذا الاتجاه فهم يتحملون المسؤولية، كما ان مجلس القضاء الاعلى اخذ قرارا في الطريق الصحيح ولكن هذا لا يكفي، واريد ان اخبركم اكثر من هذا حتى تعرفون ماذا جرى فيما يخص الدعوى القضائية، حينما كنت مع الرئيس في ليبيا في اجتماع رئاسي، والمحامية ذهبت الى القاضي الذي تحولت له القضية في الكرادة، قالت له ارجو تأجيل القضية لان الاستاذ في زيارة ومهمة مع رئيس الجمهورية وقبل ان تكمل كلامها قاطعها وقال لها لاتقولي استاذ انه متهم، هذا بأي عرف قانوني لايحق له قول هذا، لانها تقول له انه في مهمة مع الرئيس وهو حتى لايحترم الرئيس على حد ادنى، ويجب على رئيس مجلس القضاء الاعلى ان يستدعيه ويقول له ان يحترم الجميع حتى لو لم يكن صحفياً لانه بريء لماذ هذه الحماسة؟ نحن نحتاج الى تضافر جهد والى تنظيم انفسنا لاننا مع الاسف نحن غير منظمين ونحتاج إلى التنسيق مع الرئاسات الثلاث ومع منظمات المجتمع المدني، مع كل الجهات التي ستنتصر للصحافة باعتبارها السلطة الرابعة.

□ **المقدم:** استاذ فخري الا تعتقد وكما تفضلت ان العيب فينا وليس في مجلس النواب؟ لاننا كصحفيين لم نشكل ضغطا على مجلس النواب لا كأفراد ولاكهيئات صحفية، وحتى الهيئات الصحفية متناثرة لا علاقة تربطها ببعضها لا مهنية ولا علاقة اجتماعية.

■ **فخري كريم:** اولا حتى لانرمي المسؤولية على الصحفيين لان الصحفيين لاوالي لهم ماذا سيفعل الصحفيون؟ توجد هيئات لاتمثل الصحفيين، تقريبا كل الهيئات التي تعبرعن انها تمثل الصحفيين هي لاتمثلهم بل تعبر عن مصالحها الخاصة وهي بالضد من ارادة الصحفيين وانا لاريد ان ادخل بالتفاصيل لان هذا لايجوز، ولكن الصحفيين بامكانهم ان يقوموا بالاتجاهات التي تحدثت عنها، ولكن الشعب انتخب مجلس النواب حتى يقوم بهذا الواجب، لماذ يحتاج الى الضغط لكي يعيد النظر بالقوانين ولماذا يريد الضغط حتى ينصف الصحفيين ولماذا يريد ضغطاً حتى يشكل الحكومة؟

□ **المقدم:** الشعب انتخب مجلس النواب حتى يوفر له الماء والكهرباء والخدمات ماعلاقة الشعب بالصحفي عليه ان يدافع عن نفسه.

■ **فخري كريم:** المواطن يجب ان يعرف انه بدون وجود سلطة رابعة وبدون وجود صحافة حرة وبدون وجود وسائل اعلام حرة ومكفولة الحرية ومدعومة لن تأتيته لا الكهرباء ولاالماء وسوف يستمر الفساد ونهب الدولة يستمر، والتلاعبات سوف تستمر والامتيازات غير المبررة، هذا لايعني ان الصحفي يجب ان لايبذل جهداً وان لايتحرك للدفاع عن نفسه ولكن هذه مسؤولية مجلس النواب.

- **الحضور:** خالدة المالكي الشبكة الاخبارية العراقية، حضرتكم كاعلامي هل كنت تشعر بمعاناة الاعلاميين قبل هذه الازمة ام بعدها بدأت تشعر اكثر بمعاناتهم الذين تقول عنهم لاوالي لهم؟

■ **فخري كريم:** اولا انا لااعرف ماذا تريدون مني ان افعل؟ انا صحفي مثلكم

> كرست حياتي للوصول الى اليوم الذي نمتلك فيه حرياتنا

رئيس مؤسسة رئيس تحرير جريدة.. طوال حياتي اعمل معكم كما انني نقابي قديم منذ اول نقابة التي شكلها الجواهري والتي كان فيها فطاحلة الصحفيين كنت اصغر عضو فيها قبلت فيها وكان عمري ١٧ سنة، انا كرست حياتي دفاعا عن قضية.. والصحافة كانت جزءا منها، ماهو المطلوب مني؟ انا ذهبت الى المحكمة دون حصانة حتى اعرف ماذا يحدث في اروقة المحاكم،وانا اتحسس بالصحفيين وان كنت خلاف ذلك كان بمقدوري ارسال محامي الرئاسة الى المحكمة ويقول اني الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية واذا تستدعوه فانتم تستدعون الرئيس.

□ **المقدم:** ومن ينظم عمل الصحفيين؟

■ **فخري كريم:** انا اتصور ان هذه المسؤولية تقع على عاتق كل الكتل السياسية، واحب بهذه المناسبة ان ابلغكم ان كتل التشكيلات التي جرت هي بتدخلات من كتل سياسية حاكمة ولها قرار وانا بلغت عدداً من رؤساء الكتل وقلت لهم انتم مع الاسف الشديد ساهمتم في تشويه جسم الصحافة لاعتبارات احيانا حزبية واحيانا طائفية المهم كلها اعتبارات ليست لها علاقة بالصحافة، وانا لاريد ان اخوض في هذا حتى لا اسيء الى احد، ولكن لحد الان ليس هناك مرجعية للصحافة، والصحفيين يجب ان ينتبهوا الى هذه القضية وان يأخذوا قضيتهم في الاتجاه الذي يضعهم في الموقع الصحيح.

- **الحضور:** غسق سعد من جريدة النهضة، باعتباري صحفية والمفروض ان اتمتع بحرية الصحافة، ولكن هل تقف هذه الحرية عند باب المعتقلات فقد منعت من دخول المعتقلات اكثر من مرة لايصال حقيقة المعتقلات الى الشارع العراقي فما هو ردكم؟

■ **فخري كريم:** لااعرف في الحقيقة كيف اعالج هذا الامر اعتقد ان هناك اجراءات لااعرفها تماما، ولكن اتصور ان الدولة يجب ان تكفل حرية الصحفي للوصول الى مصدر الخبر والى مصدر الحقيقة ولاتحجب عنه اي مصدر الا فيما يتعلق بالمصالح العليا للبلد او مايسمى بامن الدولة.

□ **المقدم:** وهل نحتاج الى تشريع للحصول على المعلومة؟

■ **فخري كريم:** انا اعتقد مادمنا نتحدث عن دولة ديمقراطية ونتحدث عن الحريات العامة والدستور فيه حيز واسع جدا للحرية المفروض لانحتاج الى تشريع هذا عرف عام بالنظام الديمقراطي حرية الصحافة وحرية الوصول الى المعلومة ولماذا اذا تسمى السلطة الرابعة؟ ولكن اذا كانت هناك ضرورة للتشريع علينا ان نقدم مقترحاً لمجلس النواب حتى يقر هذا التشريع.

□ **المقدم:** يبدو ان هناك بعض المسؤولين لديهم خطوات ممنهجة لتقييد حرية الصحافة كما كان في طلب احد الوزراء ان يقيد حرية الوصول الى الانترنيت.

■ **فخري كريم:** في وزارة الثقافة يوجد مدير عام يذهبون له من المدى ليس فقط يطردهم بل يكيل شتائم على رئيس المؤسسة، وجلبوا لي تسجيلا بالشتائم حتى اضعها في مقالة ولكني رفضت لانها ستكون قضية شخصية وقلت لهم اذا منعكم من الدخول دعوه يفعل ذلك.

اقول هنا انه حتى المؤسسات التي تشكلت في زمن بريمر، ومنها شبكة الاعلام العراقية اعتقد ان تشكيلها فيه شيء من الافتعال، لان بريمر اراد ان يشكل مؤسسة اعلامية على غرار الـ(بي بي سي)، وهذه المؤسسة نتاج ديمقراطية تكونت على مدى مئات السنين حتى اصبحت (بي بي سي) مديرها العام لايمكن ان يتحدث معه رئيس الوزراء ولا يمكن ان يطاح به، وردا على سؤال احد الزملاء، هذه المؤسسة سوف تكون تحت هينمة اي حكومة سوف تأتي وتحت هينمة اي موظف حكومي مالم يكن هناك تشريع واضح وصريح لترتبط هذه المؤسسة بمجلس النواب مع ضوابط لايتدخل مجلس النواب في عملها الا ما يتعلق من الامور فيما يتعارض مع الدستور واموالها من الحكومة ولكنها لاترتبط بها وبذلك ستكون مؤسسة مستقلة ، فهل سنستطيع ان نفعل ذلك؟

□ **المقدم:** اذا كنا نحابي مثلا شخصاً واحداً هو رئيس الوزراء فاذا اصبحت تتبع مجلس النواب فسوف نضطر لمحاباة ٣٢٥ شخصاً.

■ **فخري كريم:** انا قلت بصريح العبارة يجب ان يكون هناك تشريع محدد ان مجلس النواب لايتدخل الا في حالة مخالفة للدستور او تتعارض مع المصلحة العليا للبلد.

- **الحضور:** عمر محمود من جريدة الجريدة، لماذ لاتزال بعض الجهات الحكومية تتعامل مع الصحافة بمنظور المدعي العام باغلاق الصحف وضرب الصحفيين حين تتعارض مع توجهات الحكومة؟ وسؤال اخر من الصحفي عبد الكريم، هل يتفق معي الاستاذ فخري كريم في تسريح بعض الصحفيين من الصحف دون وجه حق؟

■ **فخري كريم:** انا اول مرة اسمع ان الحكومة تغلق صحفا، لان الحكومة ليس لها الحق ان تغلق صحيفة، لان الصحيفة تخرج دون اجازة، يمكن لاي شخص ان يذهب للمطبعة ويصدر صحيفة، الا من خلال قرار من محكمة، وهذا القرار يجب ان يستند الى الدستور الذي يقول بمنع المذهبية والطائفية والتعصب، ولم اسمع عن صحيفة اغلقت، بالعكس حتى ان الصحف العربية التي تطبع في بغداد تصل الى حد التجاوزات الكبيرة جدا ولااحد يتحدث معها، وليس هناك حق لاي جهة ان تعتدي على الصحافة هناك قانون ومحاكم، وطبعا ليس قانون العقوبات الحالي فهو ليس يعتدي عليه فقط بل يسجنه ويهينه هذا قانون صدام حسين قانون العقوبات يعممه مجلس القضاء لكي يعاقب المواطن. كما لايجوز لاي مؤسسة ان تسرح صحفيا دون حق، وانا لااعرف ماهو حدود الحق فهذا امر اجتهادي يجب ان يخضع هذا لقانون، ان مؤسستنا مثلا مرتبطة بقانون العمل، وانا اعتقد لايجوز تسريح الصحفي ولكن من الذي يحميه ليس هناك جهة تحميه، ليس هناك تشريعات او مرجعية صحفية، ففي مصر هناك نقابة الصحفيين تدافع عن الصحفيين، مثلما حدث مع احد رؤساء التحرير في جريدة مصرية حيث تعرض لرئيس الجمهورية وحبس وحاولت النقابة والاحزاب والشخصيات أن تطلق سراحه وفعلا رئيس الجمهورية أصدر امراً باطلاق سراحه، وهذا كله جزء من تداعيات الوضع غير الطبيعي في البلد.

□ **المقدم:** سأل احد الزملاء عن كيفية ابتعاد المؤسسات الصحفية عن الضغوطات وعن السطات المتنفذة.

■ **فخري كريم:** هذا يعتمد على المؤسسة نفسها واستعدادها لكي تتحمل التبعات ومدى استعدادها ان تواجه مثل هكذا ضغوطات اذا لم تخش ان توقف عن العمل او ان يتعامل معها بشكل اخر.

□ **المقدم:** ماهو الحل في رأيكم هل في وجود تشريعات او تجمع الصحفيين في تنظيمات ممكن ان تؤثر في الرأي العام ام بشكل فردي؟

■ **فخري كريم:** ان هذه القضية ليست معزولة اولا يجب ان يتشكل مناخ عام في البلد وهو مانسميه المناخ الديمقراطي يجب ان يستند الى دولة حريات ومؤسسات وحقوق انسان يعني يجب الدولة او النظام نفسه ان يتكرس ديمقراطيا، وهذا يحتاج الى تكريس التشريعات سواء كان قانون العقوبات او تحويل بنود في الدستور الى قوانين، بالاضافة الى نضوج الحركة السياسية في البلد عامل اخر، وانا اعتقد ان الحركة السياسية تحتاج الى نضوج ومزيد من النضوج وتفهم خيارات متطلبات الديمقراطية، وبالنسبة للصحفيين اذا لم يصلوا الى اطار مرجعية حقيقية تعبر عن جسدهم الاساسي هذا سيشكل نقطة ضعف اساسية كبيرة وعلى الصحفيين ان يفكروا بهذا الامر حتى يتداعون لكي تكون لهم مرجعية قوية ومحترمة، والمرجعية لن تكون محترمة اذا لم تكن محترمة داخل الوسط الصحفي، انا اتصور هناك مجموعة من الدابير مرتبطة ومتفاعلة في اطار نظام تعددي ديمقراطي اتحادي يحترم المواطن.

□ **المقدم:** شكرا للاستاذ فخري كريم رئيس مؤسسة المدى وللسادة الحضور.

■ المدى ليست جزءاً من السلطة

■ على الدولة أن تكفل للصحفي حرية الوصول إلى مصدر الحقيقة